

الرصيد الانتخابي وتحولات الحقل الحزبي بالمغرب - قراءة سوسيولوجية تاريخية في مخرجات نموذج استشرافي للانتخابات التشريعية لسنة 2026: دراسة في علم الاجتماع السياسي والسلوك الانتخابي

عبد الرزاق المسكي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة ابن زهر، المغرب
razikrazik1957@gmail.com

أشرف الطريبق

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة ابن زهر، المغرب
achraf.tribak@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحولات الممكنة في بنية التنافس الحزبي بالمغرب في أفق الانتخابات التشريعية لسنة 2026، انطلاقاً من نموذج استشرافي لا يتعامل مع النتيجة الانتخابية باعتبارها امتداداً حسابياً آلياً للاستحقاق السابق، وإنما باعتبارها حصيلة تفاعل تاريخي بين التنظيم الحزبي، والمرشح، والمجال الترابطي، وشبكات التعبئة، والذاكرة الانتخابية، وأنماط المشاركة، والتقييم الاجتماعي والسياسي لتدبير الشأن العام، والقواعد القانونية التي تحول الأصوات إلى مقاعد. وتقوم الدراسة على قاعدة بيانات موزعة على الدوائر والجهات، وتنتقل منها إلى المستوى الوطني، بحيث لا تفرض حصصاً وطنية على الدوائر ابتداءً بل تستخلص الحصيلة الوطنية من مجموع المخرجات الترابطية. ويمنح السيناريو المركزي 101 مقعد لحزب الأصالة والمعاصرة، 77 للتجمع الوطني للأحرار، و63 لحزب الاستقلال، 50 لحزب العدالة والتنمية، و36 للحركة الشعبية، 27 للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و15 للاتحاد الدستوري، و11 للتقدم والاشتراكية، و7 لتحالف اليسار، و6 للحركة الديمقراطية الاجتماعية، ومقعدين لجبهة القوى الديمقراطية. ولا تقدم هذه الأرقام باعتبارها استطلاحاً لنوايا التصويت أو نتائج مسابقة للاقتراع، وإنما بوصفها مخرجات مشروطة بمنهج الدراسة ومعطياتها. وتكمن الأطروحة المركزية في أن المقعد البرلماني لا يمثل وحدة اجتماعية ثابتة، بل نقطة تقاطع مؤقتة بين الرصيد الحزبي، والموارد السياسية للمرشح، والتجذر الترابطي، وقدرة التعبئة، والتاريخ الانتخابي، والقانون. ومن ثم تقترح الدراسة الانتقال من سوسيولوجيا النتيجة إلى سوسيولوجيا إنتاج النتيجة.

الكلمات المفتاحية: المغرب، الانتخابات التشريعية، السلوك الانتخابي، علم الاجتماع السياسي، الأحزاب، النخب، الوساطة، الجغرافيا الانتخابية، المشاركة، التمثيل البرلماني.

Electoral Capital and the Transformation of Morocco's Party Field - A Sociohistorical Analysis of the Outputs of a Forecasting Model for the 2026 Legislative Elections: A Study in Political Sociology and Electoral Behaviour

Abderrazak El Misky

PhD in Public Law and Political Science, Ibn Zohr University, Morocco
razikrazik1957@gmail.com

Achraf Tribak

PhD in Public Law and Political Science, Ibn Zohr University, Morocco
achraf.tribak@gmail.com

Abstract

This article develops a sociological and historical framework for interpreting a constituency-based forecasting model of Morocco's 2026 legislative elections. Rather than treating previous seat totals as fixed partisan assets, it conceives electoral representation as the institutional outcome of interacting organizational, candidate-centered, territorial, historical and contextual resources. The model aggregates district-level assessments into regional and national outputs. Its central scenario allocates 101 seats to the Party of Authenticity and Modernity, 77 to the National Rally of Independents, 63 to the Istiqlal Party, 50 to the Justice and Development Party, 36 to the Popular Movement, 27 to the Socialist Union of Popular Forces, 15 to the Constitutional Union, 11 to the Party of Progress and Socialism, 7 to the Left Alliance, 6 to the Democratic and Social Movement and 2 to the Front of Democratic Forces. These figures are model outputs, not polling estimates. The article argues that electoral sociology in Morocco should move from merely describing results to explaining the social and political processes through which seats are produced.

Keywords: Morocco, Legislative Elections, Electoral Sociology, Political Parties, Elites, Territorial Networks, Voter Behavior, Representation.

مقدمة

تملك الأرقام الانتخابية قوة إغراء خاصة، لأنها تقدم في نهاية عملية سياسية شديدة التعقيد صورة تبدو مكتملة: عدد أصوات، وعدد مقاعد، ثم ترتيب للأحزاب. غير أن الوضوح الحسابي الذي تتمتع به النتيجة النهائية لا ينبغي أن يحجب الطبيعة المركبة للمسار الذي أنتجها. فما يظهر في الجريدة الرسمية أو في لوحة النتائج باعتباره مقعداً واحداً قد يكون قد تكون من عناصر متباينة: ارتباط حزبي طويل المدى، أو حضور شخصي للمرشح، أو تجذر محلي، أو شبكة من المنتخبين والوسطاء، أو استجابة تقويمية لتجربة تدبيرية، أو عودة ناخبين سبق أن امتنعوا عن المشاركة، أو تغير في توزيع المنافسة داخل الدائرة. إن المقعد، بهذا المعنى، ليس مجرد وحدة حسابية؛ إنه الصيغة القانونية النهائية لعلاقات اجتماعية وسياسية سبقت يوم الاقتراع.

ومن هذه الملاحظة تبدأ الدراسة. فهي لا تفترض أن الحزب يدخل كل استحقاق وهو يحمل معه أصواته السابقة كما يحمل رصيذاً مصرفياً، ولا تفترض في المقابل أن الانتخابات تبدأ من صفحة بيضاء. بين هذين الحدين توجد منطقة هي موضوع علم الاجتماع الانتخابي: منطقة الاستمرار والتحول، حيث يحتفظ التنظيم ببعض موارده ويفقد بعضها، ويتغير المرشح أو يبقى،

وتضعف شبكات وتنشكّل أخرى، ويعيد الناخب نفسه ترتيب علاقته بالعرض السياسي. وقد نبه موريس دوفرليه مبكراً إلى أن العلاقة بين العضو الحزبي والناخب لا يمكن اختزالها في علاقة تطابق، وأن بنية الحزب وطبيعة عضويته تؤثران في صلته بالهيئة النخبية¹. ويتيح بورديو بدوره الانتقال من تصور الحزب بوصفه اسماً إلى فهم الحقل السياسي بوصفه مجالاً لإنتاج التمثيل ولتحويل أشكال متباينة من الرأسمال الاجتماعي والرمزي إلى رأسمال سياسي².

ويتصل هذا الاختيار بميراث أقدم في السوسيولوجيا الانتخابية. فمنذ أندريه سيغفريد، ارتبط تفسير التصويت بالسؤال عن الجغرافيا الاجتماعية للمجال وعن الطريقة التي تتوزع بها التوجهات السياسية داخل أقاليم مختلفة³، لا على سطح وطني متجانس. ثم نقل لازارسفيلد وزملاؤه التحليل إلى وزن الانتماءات الاجتماعية والاتصالات الشخصية في تشكيل القرار الانتخابي⁴، بينما جعل كامبل وكونفرس وميلر وستوكس من الارتباط الحزبي طويل المدى متغيراً مركزياً في تفسير السلوك الانتخابي⁵. وفي اتجاه آخر، بين ليبست وروكان أن الأحزاب لا تنشأ خارج التاريخ الاجتماعي، بل تتشكل داخل انقسامات وصراعات تترك أثراً متفاوتة الاستمرار في البنية الحزبية⁶.

ولا تقترح الدراسة نقل هذه النماذج نقلاً آلياً إلى المغرب؛ فذلك من شأنه أن يستبدل مشكلة التفسير بمشكلة الإسقاط. إنما تستفيد منها بقدر ما تساعد على صياغة أسئلة قابلة للاختبار في الحالة المغربية: ما الذي يبقى للحزب عندما يتغير المشرح؟ وما الذي يبقى للمرشح عندما يغير الحزب؟ وما مقدار ما يفسره التاريخ الحزبي، وما مقدار ما يفسره المجال؟ وهل التراجع في المقاعد يعكس دائماً تراجعاً اجتماعياً موازياً، أم يمكن أن يكون جزء منه أثراً لطريقة تحويل الأصوات إلى تمثيل؟

وقد قدمت السوسيولوجيا السياسية للمغرب نفسها عناصر أساسية للإجابة عن هذه الأسئلة. فقد جعل ريمي لوفو من النخب المحلية، والتقطيع، والمرشحين، والانتخاب، والجغرافيا السياسية للمجال المغربي جزءاً من تحليل تشكل التمثيل بعد الاستقلال، منبهاً إلى أن فهم السياسة من المركز وحده يترك جانباً حاسماً من شروط إنتاجها الترابي⁷. كما أعادت أعمال مونية بناني الشرايبي ومiriam كاتوس وجان كلود سانتوتشي فتح ورش السوسيولوجيا الانتخابية من خلال دراسة مشاهد الانتخابات وكواليسها وآليات التمثيل والتعبئة في تشريعات 2002، مع الانتقال بين المقاييس الوطنية والمحلية⁸. ثم أظهرت بناني الشرايبي، اعتماداً على قاعدة واسعة من مؤتمري الأحزاب، أن المجال الحزبي المغربي لا يختزل في صورة واحدة، وأن التعارض المثالي بين حزب الأعيان وحزب المناضلين يظل مفيداً بشرط إدراك التداخلات والتحويلات التي تعرفها التنظيمات⁹. ولذلك فإن الدراسة الحالية لا تتعامل مع ثنائية الحزب والعين باعتبارها تصنيفاً أخلاقياً أو ثابتاً. فالتنظيم نفسه قد يكون، في

¹ Maurice Duverger, Adhérents et électeurs des partis, Revue française de science politique, vol. 1, n° 1-2, 1951, pp. 56-75, DOI: 10.3406/rfsp.1951.392072. Voir également Maurice Duverger, Les partis politiques, Paris, Armand Colin, 1951.

² Pierre Bourdieu, La représentation politique. Éléments pour une théorie du champ politique, Actes de la recherche en sciences sociales, vol. 36-37, 1981, pp. 3-24, DOI: 10.3406/arss.1981.2105.

³ André Siegfried, Tableau politique de la France de l'Ouest sous la Troisième République, Paris, Armand Colin, 1913, Introduction, pp. V-XXVIII.

⁴ Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berelson et Hazel Gaudet, The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign, New York, Duell, Sloan and Pearce, 1944.

⁵ Angus Campbell, Philip E. Converse, Warren E. Miller et Donald E. Stokes, The American Voter, New York, Wiley, 1960.

⁶ Seymour Martin Lipset et Stein Rokkan (dir.), Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives, New York, Free Press, 1967, 554 p.

⁷ Rémy Leveau, Le Fellah marocain, défenseur du trône, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976 ; voir notamment la réflexion sur les notables et la modernisation dans la 2e éd., 1985, pp. 61-94.

⁸ Mounia Bennani-Chraïbi, Myriam Catusse et Jean-Claude Santucci (dir.), Scènes et coulisses de l'élection au Maroc. Les législatives 2002, Paris, Karthala/IREMAM, 2005; voir notamment M. Bennani-Chraïbi, Représenter et mobiliser dans l'élection législative au Maroc, pp. 15-53, et Mobilisations électorales à Derb Soltan et à Hay Hassani (Casablanca), pp. 105-162.

⁹ Mounia Bennani-Chraïbi, L'espace partisan marocain: un microcosme polarisé?, Revue française de science politique, vol. 63, n° 6, 2013, pp. 1163-1192, DOI: 10.3917/rfsp.636.1163.

دائرة ما، معتمداً بدرجة أكبر على علامته الحزبية، بينما ترتفع في دائرة أخرى قيمة المرشح والشبكة المحلية. كما أن بناني الشرايبي أبرزت، في دراسة تحول الاتحاد الاشتراكي برلمانياً، كيف يمكن لحزب نشأ في تقاليد نضالية أن يعرف تحولات في قنوات التجنيد والتمثيل وأن تتغير داخله قيمة الموارد الاجتماعية المؤهلة للوصول إلى البرلمان. وهذا هو المعنى الذي تأخذه النخب في هذه الدراسة: ليست فئة مغلقة خارج المجتمع، وإنما وسائط تتشكل داخل التنظيمات وتعيد تشكيلها¹.

أما الأنثروبولوجيا السياسية فتفيد هنا في مقاومة التفسير المسطح للعلاقة المحلية. فعبد الله حمودي، في اشتغاله على أنماط السلطة والعلاقة والرمز، يبين قيمة قراءة البنى السياسية من خلال أشكال الاجتماع التي تمنحها معنى، لا من خلال المؤسسة المجردة وحدها². وفي اتجاه قريب من حيث الحساسية للمسارات والفاعلين، يقدم محمد الطوزي قراءة للحقل السياسي المغربي تتعقب مسارات الفاعلين وقدرتهم على التمثيل واستراتيجيات التكيف، وهو ما يسمح باستعمال مفهوم الحقل دون فصله عن التاريخ³. إن الاستفادة من هذين العاملين لا تعني إقحام موضوعاتهما جميعاً في الانتخابات، بل استعارة مطلب منهجي: ألا تقرأ السياسة خارج المجتمع الذي يحملها.

ملاحظة منهجية: حدود الاستشراف ومصادر البيانات:

تعتمد الدراسة قاعدة بيانات انتخابية موزعة على الجهات والدوائر، وتمت مراجعة المصفوفة الوطنية بمطابقة المجاميع الجهوية مباشرة، بحيث يساوي مجموع المقاعد 395 مقعداً. وتتعامل مع مخرجات سنة 2026 بوصفها نتائج نموذجية لا نتائج فعلية؛ فلا يوجد في هذه الدراسة مسح لعينة من الناخبين، ولا تقدير احتمالي لنوايا التصويت، ولا ادعاء بامتلاك معرفة مسبقة بما سيقدره الناخبون. إن الاستشراف هنا يعني بناء نتيجة مشروطة: إذا ظلت الموارد التي رصدها النموذج قائمة بالدرجات المفترضة، فإن هذا هو التوزيع الذي ينتج.

ويتخذ استحقاق 2021 خطأ أساسياً حديثاً، بينما يستعمل 2016 و2011 لإضاءة العمق التاريخي وتحديد ما إذا كان التغير حديثاً أو ممتداً. وقد راجعت الدراسة النتائج الرسمية والمقارنة تاريخياً على أساس بيانات الاتحاد البرلماني الدولي لسنتي 2011 و2016، وعلى أساس المعطيات التي نشرها مجلس النواب المغربي لنتائج 8 شتنبر 2021. كما تضع في الاعتبار أن المقارنة بين المقاعد عبر الاستحقاقات لا تساوي مقارنة بسيطة بين الكتل الاجتماعية، لأن القانون الانتخابي نفسه يؤثر في طريقة تحويل الأصوات إلى تمثيل؛ وقد بينت دراسة حديثة متخصصة في إصلاح 2021 أثر الهندسة الانتخابية في التناسب وفي بنية توزيع المقاعد⁷.

وعلى المستوى التفسيري، تستعمل الدراسة الأعمال الإمبريقية الخاصة بالمغرب بوصفها قرائن تاريخية لا أوصافاً جاهزة للحاضر. فنتائج Wegner وPellicer المتعلقة بانتخابات 2002 و2007، مثلاً، تفيد في اختبار فرضية الشبكات الأفقية والتميز بينها وبين التفسير الزبوني البسيط، لكنها لا تسقط على ناخب 2026 كما لو أن البنية الاجتماعية لم تتغير. وكذلك فإن

¹ Mounia Bennani-Chraïbi, Hommes d'affaires versus profs de fac. La notabilisation parlementaire d'un parti de militants au Maroc, Revue internationale de politique comparée, vol. 15, n° 2, 2008, pp. 205-219, DOI: 10.3917/rip.152.0205.

² Abdellah Hammoudi, Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism, Chicago, University of Chicago Press, 1997, notamment chap. 3.

³ Mohamed Tozy, Monarchie et islam politique au Maroc, 2e éd., Paris, Presses de Sciences Po, 1999, notamment l'introduction et les développements consacrés aux itinéraires des acteurs et au champ politique.

⁴ Inter-Parliamentary Union (IPU), Maroc, Chambre des représentants, élections du 25 novembre 2011: résultats définitifs, 395 sièges; PJD 107, PI 60, RNI 52, PAM 47, USFP 39, MP 32, UC 23, PPS 18.

⁵ Inter-Parliamentary Union (IPU), Morocco, House of Representatives, election of 7 October 2016: PJD 125, PAM 102, PI 46, RNI 37, MP 27, USFP 20, UC 19, PPS 12.

⁶ مجلس النواب، المملكة المغربية، معطيات مرقمة حول الانتخابات التشريعية ليوم الأربعاء 8 شتنبر 2021 حسب القوائم التي توصل بها مجلس النواب، 17 شتنبر 2021: التجمع الوطني للأحرار 102، الأصالة والمعاصرة 87، الاستقلال 81، الاتحاد الاشتراكي 34، الحركة الشعبية 28، التقدم والاشتراكية 22، الاتحاد الدستوري 18، العدالة والتنمية 13.

⁷ Inmaculada Szmolka, Electoral Engineering in Autocracies: Effects of the 2021 Electoral Reform on Morocco's Parliamentary Elections, Mediterranean Politics, vol. 29, n° 5, 2024, pp. 700-728, DOI: 10.1080/13629395.2023.2194153.

أعمال لوفو حول النخب المحلية أو حمودي حول علاقات السلطة لا تتحول إلى قوانين ثابتة؛ قيمتها في بناء الأسئلة لا في إغلاق الإجابات¹.

تنبيه تحكيمي بشأن الطبيعة العلمية للمخرجات:

تقتضي الدقة الاصطلاحية التمييز بين ثلاثة منتجات مختلفة: استطلاع نوايا التصويت، ونموذج إحصائي احتمالي، وسيناريو استشرافي قائم على تقدير منظم للموارد. لا تنتمي هذه الدراسة إلى الصنف الأول لأنها لا تستند إلى عينة ممثلة من الناخبين، ولا تستوفي في صيغتها المنشورة شروط الصنف الثاني ما دامت لا تعرض مصفوفة الدوائر، وأوزان المتغيرات، ودالة التحويل، وهوامش الخطأ، واختبارات الحساسية. لذلك تصنف أرقامها، في وضعها الراهن، بوصفها سيناريو خبير منظم قابلاً للمناقشة والتخطئة، لا تنبؤاً احتمالياً ذا فواصل ثقة. وهذا التوصيف لا يبطل قيمتها التحليلية، لكنه يحدد بدقة مقدار ما تسمح به الأدلة المنشورة.

الإطار النظري التشغيلي للرصيد الانتخابي

يعرف الرصيد الانتخابي هنا بأنه قدرة كامنة ومشروطة على إنتاج التصويت، لا مخزوناً ثابتاً من الأصوات. ويتكون تحليلياً من ستة أبعاد: قوة العلامة الحزبية وذاكرتها؛ الموارد الشخصية والسياسية للمرشح؛ التجذر والشبكات الترابطية؛ القدرة التنظيمية على التعبئة؛ التقييم الاستعادي للأداء العام والمحلي؛ ثم أثر القاعدة القانونية ودرجة تشتت المنافسة. ويساعد هذا التفكيك على وصل مقاربة الحقل والرأس المال السياسي عند بورديو بالمقاربات السلوكية للارتباط الحزبي والتصويت الاستعادي، وبأدبيات التصويت الشخصي والزيونية الحزبية، من دون افتراض قابلية نقلها ألياً إلى الحالة المغربية.

وعلى المستوى الإجرائي يمكن تمثيل تقدير كل حزب داخل كل دائرة بمؤشر مركب: رصيد حزبي تاريخي، مضافاً إليه أثر المرشح والشبكة والتنظيم والتقييم السياقي، ثم مضروباً في معامل تعبئة يترجم الفرق بين الميل إلى الحزب والمشاركة الفعلية، قبل تطبيق قواعد تحويل الأصوات إلى مقاعد. غير أن هذا التمثيل يظل وصفاً لبنية النموذج ما لم تنشر درجات المتغيرات وطريقة توحيد مقاييسها وأوزانها وقاعدة تسوية الحالات المتعارضة. ومن ثم يجب إتاحة ملحق بيانات على مستوى الدائرة، بعد حذف البيانات الشخصية الحساسة، حتى يستطيع باحث مستقل إعادة الحساب.

وحدة التحليل، والمتغيرات، ومصادر الترميز:

وحدة التحليل المناسبة هي الحزب، الدائرة، الاستحقاق، لا الحزب على المستوى الوطني وحده. ويكون المتغير التابع المتوقع حصة الأصوات أو احتمال الفوز بالمقعد قبل أن تتحول المخرجات إلى مجموع وطني. أما المتغيرات المفسرة فتحتاج إلى مؤشرات قابلة للملاحظة: نتائج الدورات السابقة؛ وضعية المرشح واستمراريته أو انتقاله؛ عدد المنتخبين المحليين وشبكة الفروع؛ خصائص المجال الديمغرافية والاجتماعية؛ المشاركة السابقة؛ كثافة المنافسة؛ ونمط الدائرة. وينبغي إرفاق كل تقدير بمصدره وتاريخه ومستوى الثقة فيه، مع فصل المعطى المرصود عن حكم الخبير.

ولا يكفي القول إن قاعدة بيانات موزعة على الدوائر موجودة؛ فالقابلية لإعادة الإنتاج تقتضي بيان تاريخ تجميد البيانات، وقائمة الدوائر، وكيفية معالجة تغير الحدود أو أسماء المرشحين، وطريقة التعامل مع القيم المفقودة، وقواعد إسناد المرشح المنقل بين حزبين. كما تقتضي نشر قاموس للمتغيرات وإصدار مرقم من ملف البيانات والشفرة أو ورقة حساب موثقة، لأن النتيجة القابلة للتدقيق هي التي يمكن لباحث آخر الوصول إليها انطلاقاً من المدخلات نفسها.

التحقق، وعدم اليقين، واختبارات الحساسية:

يتطلب التحقق أربع عمليات مترابطة. أولاً، اختبار رجعي تحجب فيه نتيجة 2021 ويعاد تقديرها بالبيانات التي كانت متاحة قبل الاقتراع. ثانياً، مقارنة النموذج بخط أساس بسيط، مثل إبقاء ترتيب 2021 أو متوسط آخر استحقاقين، حتى يتضح ما إذا كان التعقيد يضيف قدرة تفسيرية. ثالثاً، قياس الخطأ على مستوى الدائرة والحزب، لا الاكتفاء بصحة مجموع 395 مقعداً رابعاً، تحليل الحساسية بتغيير وزن كل بعد ضمن نطاق معقول وإظهار المقاعد التي تبقى مستقرة وتلك التي تتبدل سريعاً.

¹ Miquel Pellicer et Eva Wegner, Socio-economic Voter Profile and Motives for Islamist Support in Morocco, Party Politics, vol. 20, n° 1, 2014, pp. 116-133, DOI: 10.1177/135406811436043.

وبغياب تقدير احتمالي كامل، ينبغي عرض ثلاثة سيناريوهات على الأقل: مركزي، ومحافظ، ومرتفع القلب، مع نطاق للمقاعد بدل رقم وحيد متصلب. كما يجب توثيق الافتراضات الحرجة، ولا سيما عودة المشاركة، وانتقال المرشحين، وقدرة الأحزاب على تغطية الدوائر، وتماسك التحالفات. ولا يمثل اتساع النطاق ضعفاً؛ بل هو بيان صريح لمقدار عدم اليقين الذي لا تستطيع البيانات المتاحة حسمه.

وتستلزم المقارنة السببية احتياطاً إضافياً من المغالطة الإيكولوجية: لا يجوز استنتاج سلوك الأفراد من متوسطات الدائرة، ولا نسبة تغير المقاعد إلى عامل واحد من دون تصميم يسمح بعزل أثره. ويمكن في نسخة لاحقة استعمال نموذج هرمي متعدد المستويات يجمع بين خصائص الدوائر ومعطيات فردية من مسح ممثل، أو الاكتفاء بلغة الارتباط والتفسير الآلي المحتمل عندما لا تتوافر شروط الاستدلال السببي.

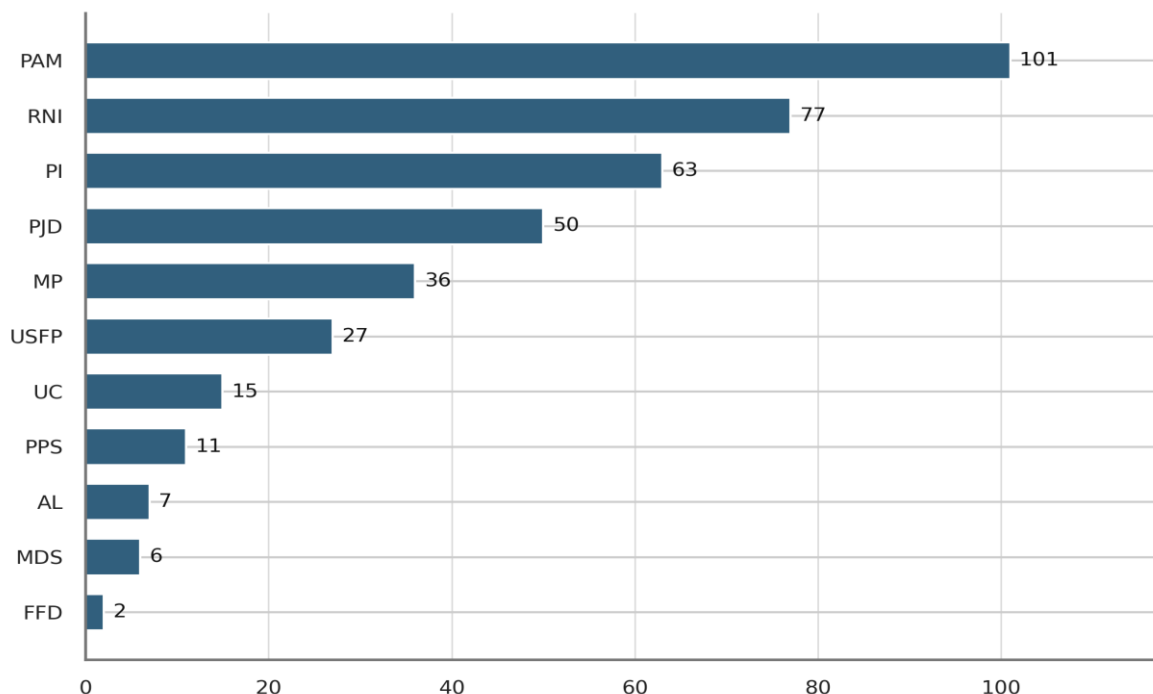
قواعد القراءة والتحيين:

تقرأ الرسوم التالية باعتبارها السيناريو المركزي بتاريخ تجميد الدراسة، وتبقى مشروطة بصحة مدخلاتها. ويجب تحديثها عند وقوع حدث يغير العرض الانتخابي أو قواعد المنافسة، مع الاحتفاظ بسجل للإصدارات يبين ما تغير ولماذا. كما أن مشاركة سبعة وعشرين حزباً في الاستحقاق، مقابل إسناد السيناريو مقاعد إلى أحد عشر تنظيماً فقط، افتراض قوي يحتاج إلى تبرير على مستوى الدوائر؛ فالحصول على صفر مقعد لا يعني غياب الأصوات، وقد يؤثر تشتت أصوات التنظيمات غير الممثلة في حواصل اللوائح وترتيب البقايا.

المبحث الأول: النتائج التي ينتجها النموذج

المطلب الأول: البنية الوطنية للمخرجات:

يقدم السيناريو المركزي توزيعاً كاملاً للمقاعد البرلمانية البالغ عددها 395، من دون مقاعد غير موزعة. ويبين الشكل الآتي البنية العددية للمخرجات ونسبتها من مجموع المجلس:



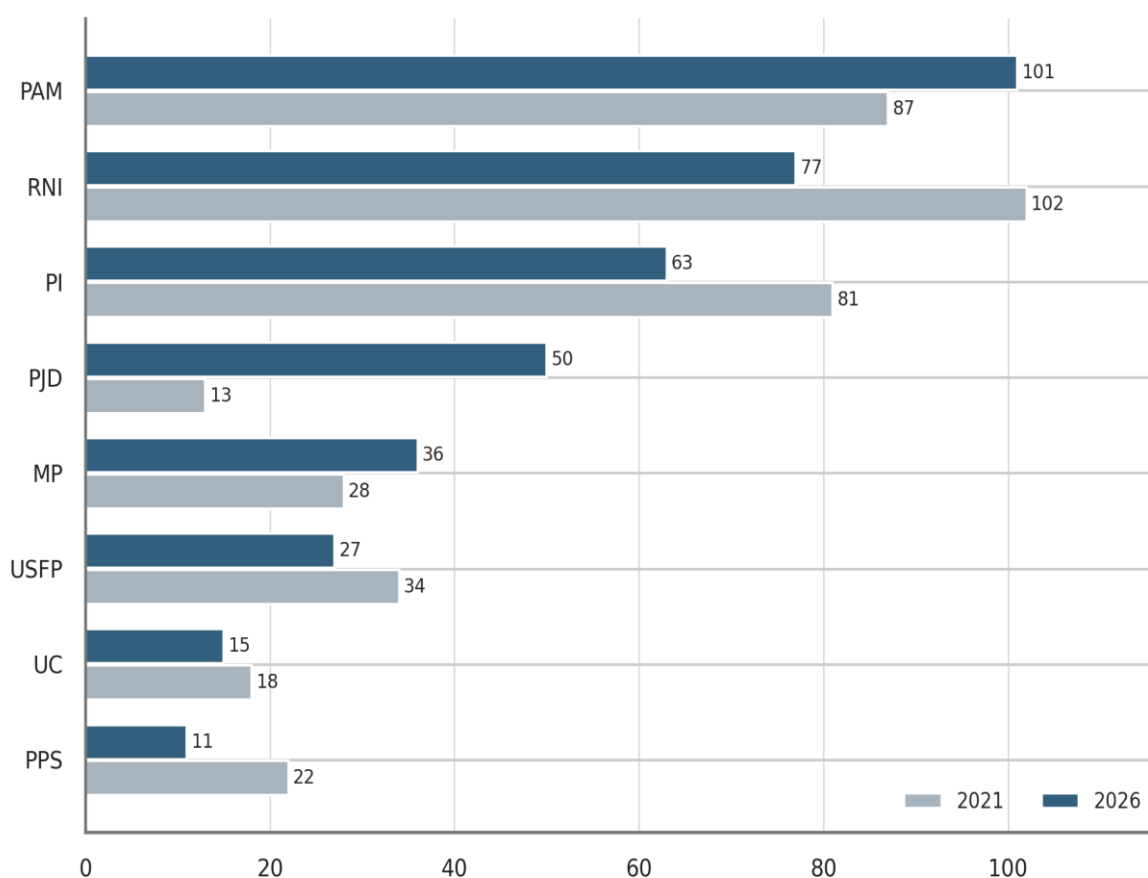
الشكل (1): توزيع المقاعد في السيناريو المركزي حسب الحزب

مفتاح الأحزاب: PAM الأصالة والمعاصرة؛ RNI التجمع الوطني للأحرار؛ PI الاستقلال؛ PJD العدالة والتنمية؛ MP الحركة الشعبية؛ USFP الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛ UC الاتحاد الدستوري؛ PPS التقدم والاشتراكية؛ AL تحالف اليسار؛ MDS الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛ FFD جبهة القوى الديمقراطية.

المصدر: إعداد الباحث انطلاقاً من قاعدة الدراسة؛ النسب محسوبة على أساس 395 مقعداً.

تجمع الأحزاب الأربعة الأولى في النموذج 291 مقعداً، أي 73.67 في المائة من مجموع المجلس، بينما تجمع الأحزاب الثلاثة الأولى 241 مقعداً، أي 61.01 في المائة. ولا يحمل هذا التركيز في ذاته دلالة معيارية؛ فهو يصف فقط درجة تمركز التمثيل داخل السيناريو ولا يتيح استنتاجاً بشأن تحالفات أو ترتيبات سياسية لاحقة.

المطلب الثاني: المقارنة مع نتائج 2021:



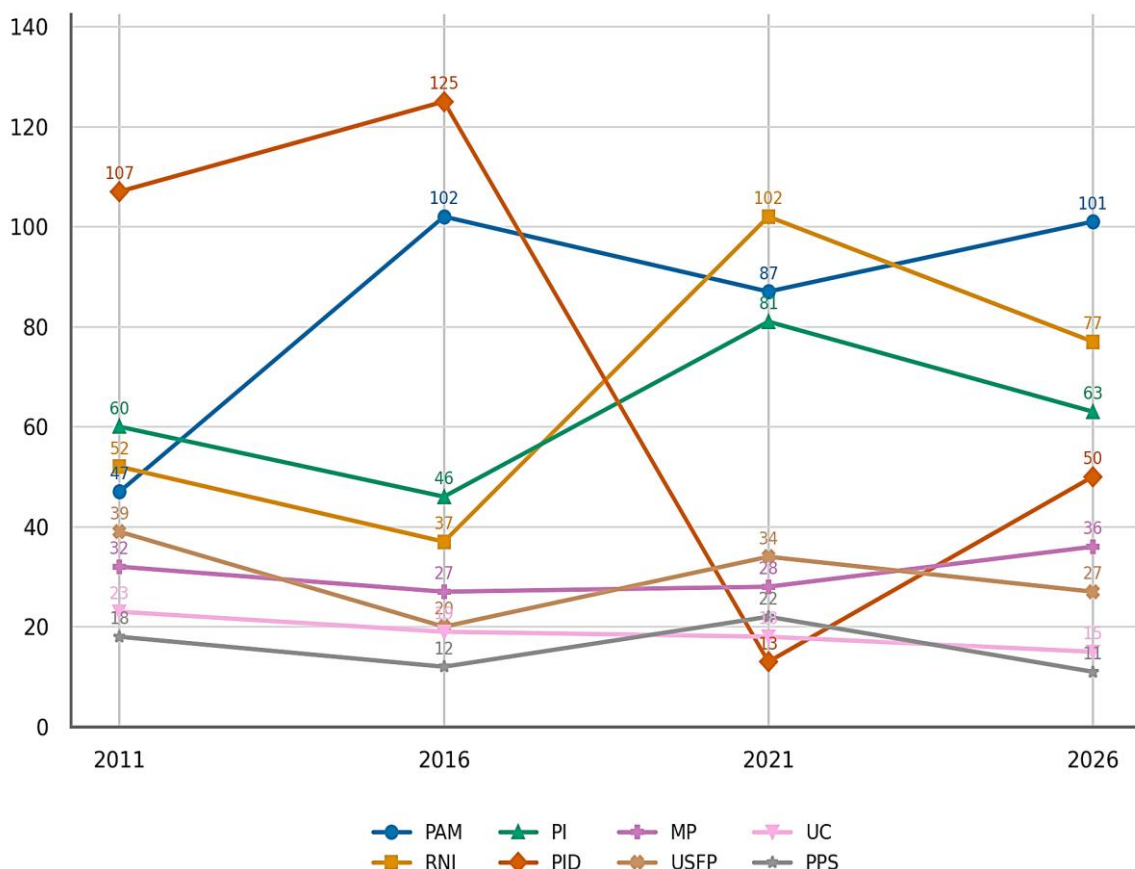
الشكل (2): مقارنة نتائج 2021 الرسمية بمخرجات السيناريو المركزي لسنة 2026

تستعمل اختصارات الأحزاب المبينة في مفتاح الشكل 1.

المصدر بالنسبة إلى 2021: مجلس النواب المغربي؛ مخرجات 2026: قاعدة الدراسة. لا تشمل المقارنة المباشرة التحالفات اليسارية الأصغر بسبب اختلاف بنياتها التنظيمية بين الاستحقاقات.

تكشف المقارنة عن تحولات واسعة في السيناريو، غير أن الفروق الحسابية لا تفسر ذاتها. فزيادة أربعة عشر مقعداً لتنظيم ما لا تعني بالضرورة أن قاعدته الاجتماعية زادت بالنسبة نفسها، كما أن فقدان خمسة وعشرين مقعداً لا يساوي بالضرورة تقلصاً مماثلاً في عدد الناخبين. يمكن لفارق محدود في الأصوات داخل دوائر متقاربة أن ينتج فارقاً أكبر في المقاعد، كما يمكن أن

يؤدي تبدل المرشحين أو إعادة توزيع الشبكات المحلية إلى تغيير تمثيل حزب دون تغيير وطني مواز في صورته العامة.
المطلب الثالث: المسار التاريخي للأحزاب الخمسة الأولى:



الشكل (3): تطور التمثيل البرلماني للأحزاب بين 2011 والسيناريو المركزي لسنة 2026

تقرأ القيم المثبتة عند كل نقطة بوصفها أعداد مقاعد، وتستعمل اختصارات الشكل 1.

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي لنتائج 2011 و2016؛ مجلس النواب المغربي لنتائج 2021؛ قاعدة الدراسة لمخرج 2026. إن وضع المخرج الحالي إلى جانب ثلاث دورات سابقة يمنع التعامل مع 2021 باعتبارها نقطة طبيعية ثابتة لجميع الأحزاب. فالمسارات تختلف جذرياً: حزب العدالة والتنمية يعرف انقطاعاً حاداً بين 2016 و2021؛ التجمع الوطني للأحرار ينتقل من 37 إلى 102 ثم إلى 77 داخل النموذج؛ الأصالة والمعاصرة يتحرك بين 47 و102 ثم 87 و101؛ بينما تنسم الحركة الشعبية باستقرار عددي نسبي أكبر. وهذه الفروق الزمنية ستصبح في القسم الثاني أساساً للتفسير لا مجرد وصف تاريخي.

المطلب الرابع: التوزيع الجهوي الكامل:

لا تكفي الحصيلة الوطنية لفهم بنية المخرجات، لأن الحزب قد يصل إلى العدد نفسه عبر توزيع جغرافي شديد الاختلاف. لذلك يعرض الشكل الآتي المصفوفة الجهوية الكاملة كما تمت مراجعتها من المعطيات الجهوية المباشرة:

RNI	8	8	9	6	7	13	4	8	6	4	2	2	77
PAM	8	8	12	9	10	17	5	12	7	5	5	3	101
PI	6	5	3	6	7	9	3	10	4	2	6	2	63
MP	6	1	4	2	6	3	2	5	6	1	0	0	36
UC	1	0	5	1	2	4	0	2	0	0	0	0	15
PJD	4	3	7	2	8	14	3	4	4	1	0	0	50
PPS	2	1	1	0	1	2	2	1	1	0	0	0	11
USFP	2	2	3	4	2	2	4	3	4	0	1	0	27
AL	0	0	2	0	1	3	0	1	0	0	0	0	7
MDS	0	0	3	0	2	1	0	0	0	0	0	0	6
FFD	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	2
TOTAL	37	28	49	30	47	69	23	46	32	13	14	7	395
	TTA	SM	RSK	OR	FM	CS	DT	MA	BMK	DON	LSH	DOD	TOTAL

الشكل (4): المصفوفة الجهوية الكاملة لمخرجات السيناريو المركزي

مفتاح الأحزاب: PAM الأصالة والمعاصرة؛ RNI التجمع الوطني للأحرار؛ PI الاستقلال؛ PJD العدالة والتنمية؛ MP الحركة الشعبية؛ USFP الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛ UC الاتحاد الدستوري؛ PPS التقدم والاشتراكية؛ AL تحالف اليسار؛ MDS الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛ FFD جبهة القوى الديمقراطية. مفتاح الجهات: TTA طنجة تطوان الحسيمة؛ SM سوس ماسة؛ RSK الرباط سلا القنيطرة؛ OR الشرق؛ FM فاس مكناس؛ CS الدار البيضاء سطات؛ DT درعة تافيلالت؛ MA مراكش أسفي؛ BMK بني ملال خنيفرة؛ DON كلميم واد نون؛ LSH العيون الساقية الحمراء؛ DOD الداخلة وادي الذهب؛ TOTAL المجموع.

المصدر: إعادة مطابقة المخرجات مباشرة من جداول الجهات الاثنتي عشرة. المجموع الأفقي والعمودي = 395.

ويثبت التحيين الأخير على مستوى الدوائر إسناد مقعد فاس الجنوبية إلى زينة شاهيم عن التجمع الوطني للأحرار بدل خالد العجلي عن الحركة الشعبية، وإسناد مقعد المحمدية إلى هشام أيت منا عن التجمع الوطني للأحرار بدل المقعد المحتسب للعدالة والتنمية. وبعد مطابقة هذه التعديلات مع جداول الجهات، تستقر الحصيلة الوطنية عند 77 مقعداً للتجمع الوطني للأحرار، و 50 مقعداً لحزب العدالة والتنمية، و 36 مقعداً للحركة الشعبية.

تكشف المصفوفة الجهوية أن الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وفاس-مكناس، ومراكش-أسفي تضم مجتمعة 211 مقعداً، أي أكثر من نصف المجموع الوطني. وهذه الحقيقة الحسابية تفرض احتياطاً منهجياً: الخطأ في عدد صغير من الدوائر المتنافسة داخل هذه الجهات يمكن أن ينتقل بسرعة إلى الحصيلة الوطنية، ولذلك لا ينبغي أن تقرأ الأرقام الوطنية بمعزل عن درجة عدم اليقين التي تحملها دوائرها المكونة.

المبحث الثاني: التفسير السوسيولوجي والتاريخي للمخرجات

المطلب الأول: من قوة الحزب إلى بنية الرصيد الانتخابي:

تستعمل اللغة السياسية اليومية مفهوماً شديد العمومية هو قوة الحزب. غير أن هذا التعبير يخفي أكثر مما يكشف، لأنه يضع داخل اللفظ نفسه عناصر لا تتطابق: عدد المنخرطين، والانتشار الجغرافي، والسمعة الوطنية، وقوة المرشحين، والتاريخ،

والقدرة على التعبئة، والحضور في المؤسسات المنتخبة. لذلك لا تتعامل الدراسة مع القوة بوصفها جوهرًا ثابتًا، بل بوصفها تركيبًا من موارد لا تتساوى في درجة ثباتها.

إن التمييز الذي أقامه دوفرجيه بين أنماط التنظيم الحزبي، ثم بين العضوية والهيئة الناخبة، يسمح بفهم أن القاعدة الانتخابية لا يمكن استنتاجها مباشرة من الجهاز التنظيمي. كما يسمح بورديو بفهم أن الرأسمال السياسي ليس معطى مادياً واحداً، بل قدرة على التمثيل والاعتراف والتفويض. فإذا أضيف إلى ذلك المنظور الجغرافي عند سيغفريد، يصبح المقعد نتيجة ثلاثة أسئلة مترابطة: من يحمل المورد؟ أين يعمل؟ وبأي مؤسسة يتحول إلى تمثيل؟

وفي المغرب، تعطي أعمال بناني الشرايبي معنى أدق لهذا التركيب. فالمجال الحزبي، في نتائج بحثها على المؤتمرين الحزبيين، لا يختزل إلى زبائن منفصلين ولا إلى مناضلين أيديولوجيين خالصين، بل تظهر فيه مقابلة مثالية بين أقطاب من النخب المحلية والمناضلين مع مساحات واسعة من التداخل. ومن هنا لا تستخدم هذه الدراسة وصف حزب الأعيان أو حزب المناضلين كحكم تصنيفي، وإنما تسأل في كل دائرة عن الوزن النسبي للعلامة الحزبية والمرشح والمجال¹.

المطلب الثاني: حزب الأصالة والمعاصرة: توسيع القدرة التجميعية داخل مجال متعدد المراكز:

ينتج السيناريو المركزي 101 مقعد لحزب الأصالة والمعاصرة بعد 47 مقعداً سنة 2011 و102 في 2016 و87 في 2021 ولا تكمن الدلالة الأساسية في العودة العددية إلى مستوى قريب من 2016؛ فالتشابه في العدد لا يثبت التشابه في البنية الاجتماعية التي أنتجته. يمكن للحزب أن يصل إلى رقم قريب في دورتين مختلفتين عبر مرشحين مختلفين، وشبكات مختلفة، وجغرافيا مختلفة، وموازن مختلفة بين ما هو حزبي وما هو شخصي.

ما يلفت في المخرج هو توزيعه على الجهات الـ17: مقعداً في الدار البيضاء-سطات، و12 في الرباط-سلا-القنيطرة، و12 في مراكش-آسفي، و10 في فاس-مكناس، و9 في الشرق، و8 في كل من طنجة-تطوان-الحسيمة وسوس-ماسة، و7 في بني ملال-خنيفرة، مع حضور في الجهات الجنوبية. إن هذه الجغرافيا تمنع تفسير الرقم باعتباره ثمرة تحرك اجتماعي وطني واحد؛ الأرجح داخل منطق النموذج أن الحزب يجمع أنماطاً مختلفة من التنافسية.

ويمكن تسمية هذه الخاصية، دون تحويلها إلى شعار، بالقدرة التجميعية للتنظيم: قدرة الحزب على إدخال موارد نشأت في مستويات مختلفة إلى بنية انتخابية واحدة. فالفاعل المحلي الذي يمتلك شبكة منتخبين أو حضوراً جماعياً أو اسماً مترامكاً لا يملك مقعداً جاهزاً، بل يملك إمكانية تعبئة؛ والحزب الذي يمنحه التزكية لا يرث ألياً كل ما كان له سابقاً، بل يعيد وضع هذا المورد داخل علاقة جديدة بين الرمز والتنظيم والناخب.

لهذا فإن انتقال النخب بين التنظيمات لا يحسب هنا كتحويل كامل للصوت. ما ينتقل هو الجزء من العلاقة الاجتماعية الذي كان مستقلاً نسبياً عن الحزب السابق. وقد يكون هذا الجزء واسعاً في دائرة يكون فيها التصويت شديد الشخصية، ومحدوداً في دائرة ترتفع فيها قيمة الهوية الحزبية. وهذه النقطة هي التي تجعل تحليل الأصالة والمعاصرة، في النموذج، مرتبطاً بسوسيولوجيا النخب أكثر من ارتباطه بمقولة مجردة عن تقدم الحزب.

ويستفيد هذا التفسير من لوفو من دون استنساخ مغرب الستينيات: قيمة تحليله ليست في القول إن النخب المحلية تعمل اليوم بالطريقة نفسها، بل في جعل المجال المحلي والنخبة الوسيطة والنقطيع والمرشح عناصر أصلية في التفسير. كما يستفيد من بناني الشرايبي في إدراك أن التحول من النضالية إلى التمثيل القائم بدرجات أعلى على موارد اجتماعية وشخصية ليس حكرًا على حزب بعينه، بل يمكن أن يصيب التنظيمات نفسها مع تغير مسارات التجنيد السياسي.

وبذلك فإن رقم 101 يختبر فرضية محددة: أن الحزب قادر، في هذه الدورة كما يصورها النموذج، على الاحتفاظ بقاعدة تنظيمية واسعة، وعلى دمج موارد محلية إضافية، وعلى تحويل هذا التعدد إلى مقاعد عبر جهات مختلفة. فإذا جاءت النتيجة الفعلية قريبة من هذا الرقم، فإن الاختبار العلمي لا ينتهي عند التقارب العددي؛ يجب أن يسأل هل جاءت المقاعد الإضافية فعلاً من الدوائر التي تغير فيها تركيب النخب أو من توسع حزبي مستقل؟ لأن إصابة الرقم مع الخطأ في آلية إنتاجه لا تكفي لإثبات صحة النموذج.

¹ Mounia Bennani-Chraïbi, L'espace partisan marocain: un microcosme polarisé?, art. cit., pp. 1163-1192.

المطلب الثالث: التجمع الوطني للأحرار: اتساع الانتشار وتغير مردودية التمثيل:

يمنح النموذج التجمع الوطني للأحرار 77 مقعداً، ضمن مسار انتقل من 52 مقعداً في 2011 إلى 37 في 2016 ثم 102 في 2021. ويكشف هذا المنحنى أن التمثيل البرلماني للحزب عرف خلال عقد واحد تغييراً أوسع من التغير الذي عرفته بعض التنظيمات الأخرى. غير أن هذه الملاحظة لا تجيز القول إن قاعدته غير مستقرة في ذاتها؛ ما تفرضه هو تفكيك نتيجة 2021 إلى مكوناتها بدل معاملتها ككتلة متجانسة.

فالسيناريو، على الرغم من خفضه عدد المقاعد، يبقى الحزب حاضراً في الجهات الاثنتي عشرة. ولذلك لا يصف تقلصاً جغرافياً شاملاً، بل انخفاضاً في مردودية الانتشار: التنظيم يبقى واسع الحضور، لكن عدداً أقل من دوائره يتحول إلى مقاعد. وهذه حالة ممكنة خصوصاً عندما تكون بعض الانتصارات السابقة قد قامت على هوامش تنافس محدودة أو على تركيب مخصوص للمرشحين.

ويضاف إلى ذلك أن الحزب يدخل الاستحقاق بعد توليه موقعاً رئيسياً في تدبير الشأن العام خلال الولاية الحكومية. ولا تستخدم الدراسة هنا تعبير كلفة الحكم، لأنه يفترض نتيجة قبل قياسها؛ بل تتحدث عن أثر تقويمي محتمل لتجربة التدبير الحكومي. فالناخب قد يعيد قراءة تجربته الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأسعار والدخل والعمل والخدمات، ثم يسند المسؤولية بدرجات متفاوتة إلى الأحزاب. وقد يترجم هذا التقييم إلى استمرار في التصويت، أو تغييره، أو الامتناع. ومن ثم لا يدخل المتغير كخصم آلي من رصيد الحزب، بل بوصفه قناة يمكن أن تعيد ترتيب بعض التفضيلات.

كما لا يمكن إغفال أثر إعادة تركيب النخب المحلية. فإذا كان جزء من قفزة 2021 من 37 إلى 102 قد استند إلى حاملي لوائح ذوي موارد شخصية وترايبية، فإن أي تغير في مواقعهم يمكن أن يؤثر في عدد المقاعد من دون أن يعني اختفاء التنظيم أو العلامة الحزبية. وهنا تظهر قيمة التحليل الدائري: السؤال ليس هل انخفض الحزب وطنياً، بل في أي الدوائر انخفضت قدرته على تحويل الوجود إلى مقعد، ولماذا؟

وعليه، فإن 77 تمثل في النموذج نقطة توازن بين استمرارية واسعة للحضور، وتغير نسبي في تركيبة الموارد المحلية، وأثر تقويمي غير متجانس لتجربة تدبير الشأن العام. وهي نتيجة لا تستقيم علمياً إلا إذا أمكن، بعد الاقتراع، رد كل انتقال في المقعد إلى واحد أو أكثر من هذه المسارات.

المطلب الرابع: حزب الاستقلال: الزمن التنظيمي والذاكرة المؤسسية:

ينتج النموذج 63 مقعداً لحزب الاستقلال، بعد 60 في 2011 و46 في 2016 و81 في 2021 ويصعب تحليل هذا الحزب من خلال نافذة زمنية قصيرة فقط، لأن امتداده التاريخي يجعل الزمن نفسه مورداً من موارد التنظيم. فالحزب القديم لا يحمل مجرد اسم متكرر في بطاقات الاقتراع؛ يحمل ذاكرة تنظيمية، وخبرة في اختيار المرشحين، وشبكات ممتدة في مجالات مختلفة، وارتباطات عائلية ومهنية ومحلية تراكمت عبر أجيال.

غير أن الذاكرة المؤسسية لا تعادل ذاكرة الناخب. فالأجيال تتغير، والمصالح تتغير، والصورة الاجتماعية للحزب يمكن أن يعاد تشكيلها. لذلك فإن التاريخ يخفض كلفة إعادة الوجود لكنه لا يضمن استعادة النتيجة. وهذه هي النقطة التي تجعل مسار الاستقلال مختلفاً عن مسار تنظيم أحدث: نقطة البداية ليست واحدة، وإن ظلت النتيجة مفتوحة.

ويؤيد التوزيع الجهوي لهذا الفهم؛ فالمخرج لا يعتمد على جهة واحدة بل يتوزع على مراكز-أسفي والدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس وطنجة والشرق والعيون وغيرها. وهذا يعني أن الرصيد التاريخي نفسه ليس كتلة وطنية موحدة، بل مجموعة ارتكازات متباينة الأصل. في دائرة قد يكون التنظيم هو الحامل الرئيسي، وفي أخرى قد تتقاطع الذاكرة الحزبية مع عائلة سياسية أو فاعل محلي أو تاريخ من التمثيل.

لذلك تقرأ الدراسة الانتقال من 81 إلى 63 لا باعتباره حكماً على الموقع السياسي للحزب، بل باعتباره اختباراً لمدى قدرة الارتكازات التاريخية على إعادة إنتاج نفسها في بيئة تغير فيها المرشحون والمنافسون ومعدلات المشاركة. إن بقاء المؤسسة أبداً من تغير المجال الانتخابي، وتكمن المسألة في المسافة بين الزمنين.

المطلب الخامس: العدالة والتنمية: الانقطاع الانتخابي وحدود فرضية إعادة التعبئة:

يمنح النموذج العدالة والتنمية 50 مقعداً، بعد مسار انتقل من 107 في 2011 إلى 125 في 2016 ثم 13 في 2021. وهذه السلسلة لا تسمح بوصف 2021 ببساطة باعتبارها الحجم الجديد للحزب، كما لا تسمح باعتبار 2016 خزاناً جاهزاً للاستعادة. إن المسافة بين الرقمين كبيرة إلى حد يجعل الانقطاع نفسه موضوعاً مستقلاً للتحليل.

تسمح مدرسة ميشيغان هنا بصياغة سؤال لا بإعطاء جواب: إذا كان جزء من التصويت السابق قائماً على ارتباط حزبي يتجاوز المرشح، فهل اختفى ذلك الارتباط بعد دورة واحدة أم بقي جزء منه خارج المشاركة أو انتقل مؤقتاً إلى خيارات أخرى؟ إن مفهوم إعادة التعبئة الذي تستعمله الدراسة لا يعني أن الناخب السابق ملك للحزب؛ إنه يعني فقط أن التاريخ المتكرر للتصويت يجعل احتمال استعادة جزء من العلاقة أعلى مما لو كان التنظيم بلا تاريخ داخل الدائرة.

وتدعم بعض الدراسات المغربية ضرورة اختبار هذا الاحتمال من دون الجزم به. فقد وجد Wegner و Pellicer في بيانات 2002 و 2007 أن تفسير دعم الحزب الإسلامي الذي درساه لا ينسجم مع نموذج زبوني بسيط، وأن مؤشرات على شبكات أفقية ظهرت في 2007 غير أن الزمن بين تلك الانتخابات و 2026 طويل، ولذلك لا تستعمل النتيجة كدليل على استمرار القاعدة نفسها، بل كتنبيه إلى أن التنظيم قد يكون متغيراً مستقلاً ينبغي قياسه.

وتكشف الخريطة الجهوية للمخرج أن الفرضية ليست عودة متساوية في جميع المجالات: خمسة عشر مقعداً في الدار البيضاء-سطات، وثمانية في فاس-مكناس، وسبعة في الرباط-سلا-القنيطرة؛ أي ثلاثون مقعداً من أصل خمسين في ثلاث جهات. وهذا التركيز يجعل فرضية إعادة التعبئة مرتبطة بمجالات ذات تاريخ حزبي وتنظيمي أكبر، لا بحركة وطنية متجانسة.

غير أن هذا المخرج هو أيضاً الأكثر حساسية لخطر تراكم المقاعد الحدية. فإذا منح الحزب أفضلية صغيرة في عدد كبير من الدوائر المتقاربة، فقد تتحول فروق احتمالية ضئيلة إلى قفزة وطنية كبيرة. ولذلك ينبغي ألا يعامل رقم 50 كقيمة يقينية حتى داخل النموذج، بل كمركز لسيناريو يحتاج إلى تصنيف المقاعد بحسب درجة الثقة. وكلما كان الحزب بعيداً في 2021 عن عتبة المقعد داخل دائرة معينة، وجب أن يكون المتغير الذي يفسر انتقاله إلى الفوز أقوى وأكثر قابلية للتوثيق.

المطلب السادس: الحركة الشعبية: الاستمرارية العددية وقيمة المرشح المحلي:

ينتج النموذج 36 مقعداً للحركة الشعبية، بعد 32 في 2011 و 27 في 2016 و 28 في 2021 وهذه السلسلة أكثر استقراراً نسبياً من مسارات الأحزاب السابقة، ولذلك لا يحتاج مخرج 36 إلى افتراض تحول اجتماعي واسع على المستوى الوطني؛ يمكن لعدد محدود من التحولات المحلية أن ينتج الزيادة كلها.

ويتركز جزء معتبر من المخرج في فاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة و بني ملال-خنيفرة ومراكش-آسفي، وهو ما يرفع من قيمة المرشح والرسوخ المحلي في تفسير النتيجة. وهنا يعود درس لوفو بصورة منهجية: المجال المحلي ليس مجرد مكان لتطبيق المنافسة الوطنية؛ إنه منتج مستقل لبعض شروطها. لكن استعمال هذا المنظور لا يعني افتراض أن كل تصويت محلي شخصي أو زبوني؛ فالعلاقات المحلية قد تكون حزبية أو مهنية أو عائلية أو تمثيلية أو مركبة.

وبيصح اختيار المرشحين، في هذه الحالة، جزءاً من إنتاج الرصيد نفسه. فالحزب الذي يستقطب فاعلاً ذا حضور محلي لا يضيف مجرد اسم إلى اللائحة، بل يضيف إمكانية الوصول إلى شبكات وعلاقات سابقة. غير أن هذه الإمكانية تظل مشروطة: إذا كانت الشبكة مرتبطة بالحزب السابق أكثر من الشخص، فإن انتقالها يكون محدوداً. وبذلك يمثل رقم 36 اختباراً لقدرة التنظيم على رفع مردودية مجموعة من الارتكازات المحلية لا فرضية موجة وطنية.

المطلب السابع: اليسار المغربي: تاريخ واحد أم حقول متعددة؟

ينتج النموذج 27 مقعداً للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و 11 للتقدم والاشتراكية، و 7 لتحالف اليسار، ومقعدين لجبهة القوى الديمقراطية. وإذا جمعنا هذه القيم في تعريف إجرائي واسع نحصل على 47 مقعداً، لكن الجمع الحسابي لا يجيز الحديث عن كتلة انتخابية يسارية واحدة؛ فالتنظيمات الأربع تختلف في تاريخها، وبنياتها، ونوعية مواردها، وعلاقتها بالمجال.

بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكي، يبرز سؤال العلاقة بين الرأسمال التاريخي والقدرة على تجديد القاعدة الاجتماعية. فقد حصل الحزب على 39 مقعداً في 2011 و 20 في 2016 و 34 في 2021، بينما يمنحه النموذج 27 لا يمثل المسار انحداراً خطياً،

لكنه يبين أن التاريخ التنظيمي وحده لا يكفي. والحزب الذي راكم رمزية نضالية وسياسية يحتاج في كل جيل إلى إعادة ترجمة هذا الرصيد إلى علاقة مع فئات لم تعيش لحظة تأسيسه أو أوج حضوره.

وتساعد دراسة بناني الشرايبي حول تخبيل أو تعيين الوجهاء داخل التمثيل البرلماني للاتحاد الاشتراكي على فهم أن تغير قنوات الوصول إلى البرلمان يمكن أن يعيد تركيب الحزب من الداخل، بحيث ترتفع قيمة موارد اجتماعية واقتصادية ومحلية كانت أقل مركزية في تقاليد التنظيم الأولى. وهذا لا يمثل حكماً على الحزب، بل مثلاً على أن التنظيمات التاريخية نفسها تعيد تشكيل نخبها وفق شروط المنافسة.

أما التقدم والاشتراكية، الذي ينتقل في المسار من 18 مقعداً في 2011 إلى 12 في 2016 ثم 22 في 2021 و11 في النموذج، فيبرز الفرق بين الحضور السياسي العام وبين الفعالية في تحويل هذا الحضور إلى مقاعد. فالتنظيم قد يظل واضح الصوت في المجال العمومي، لكن المقاعد تتوقف على كثافة التصويت داخل دوائر بعينها وعلى هوامش الفوز فيها. ولهذا لا يعني انخفاض المقاعد بالضرورة انخفاضاً اجتماعياً موازياً في القاعدة.

ويطرح تحالف اليسار مشكلة أخرى هي المسافة بين التقارب الفكري والوحدة التنظيمية. فالتاريخ التنظيمي يخلق مؤسسات وقيادات وذاكرة مستقلة، ولذلك لا يكفي القرب المرجعي حتى تصبح الأصوات كتلة واحدة. وتقرأ المقاعد السبعة في النموذج باعتبارها فرضية عن أثر تنسيق العرض داخل دوائر محددة، ولا سيما في الدار البيضاء والرباط، لا باعتبارها انتشاراً وطنياً متجانساً.

أما جبهة القوى الديمقراطية، بمقعدين في النموذج، فتصبح حالة يكون فيها المستوى المحلي أكثر تفسيراً من أي تعميم وطني؛ إذ يمكن لمقعد واحد أن يمثل نصف الحصيلة. وكلما صغر حجم التمثيل، ازدادت ضرورة العودة إلى المرشح والدائرة بدل استخراج نظرية وطنية من عدد محدود من المقاعد.

المطلب الثامن: الأحزاب ذات التمثيل المتوسط والمحدود: كثافة الارتكاز أهم من الاتساع:

يمنح النموذج الاتحاد الدستوري 15 مقعداً والحركة الديمقراطية الاجتماعية ستة. وتظهر هاتان الحالتان أن الفعالية الانتخابية لا تقاس بالانتشار وحده. فقد يملك تنظيم حضوراً محدوداً نسبياً وطنياً، لكنه يحتفظ بكثافة مرتفعة في دوائر معينة؛ وفي نظام يقوم على التمثيل داخل دوائر، تكون الكثافة الموضوعية قادرة على إنتاج مقاعد أكثر من تأييد ضعيف مبعثر على مساحة أوسع.

ومن هنا ينبغي الفصل بين ثلاثة مفاهيم: الانتشار، والكثافة، والتحويل. الانتشار يجيب عن عدد المجالات التي يوجد فيها الحزب؛ والكثافة عن مستوى حضوره داخلها؛ والتحويل عن مقدار ما تتحول به هذه الكثافة إلى مقاعد في ظل القاعدة القانونية. وهذه التفرقة ضرورية خصوصاً عند مقارنة أحزاب صغيرة بأحزاب ذات تغطية وطنية واسعة.

المطلب التاسع: القانون الانتخابي: من الصوت الاجتماعي إلى المقعد القانوني:

إذا كانت السوسيولوجيا تفسر لماذا يتجه الناخب إلى خيار ما، فإن القانون الانتخابي يحدد كيف تتحول الكتلة المصوتة إلى تمثيل. ولا يجوز أن تختلط المستويان. فالفارق في المقاعد بين دورتين قد يكون أكبر أو أصغر من الفارق في الأصوات بسبب تغير قواعد الاحتساب أو توزيعها على الدوائر. ولهذا تتعامل الدراسة مع المقعد باعتباره متغيراً تابعاً للصوت وللقاعدة القانونية معاً.

أما بالنسبة إلى استحقاق 23 شتنبر 2026، فإن الإطار القانوني الجاري به العمل هو القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما جرى تغييره وتتميمه، ولا سيما بالقانون التنظيمي رقم 53.25 المنشور في يناير 2026 ويظل مجلس النواب مكوناً من 395 عضواً، ينتخب 305 منهم في الدوائر الانتخابية المحلية و90 في الدوائر الانتخابية الجهوية، وفق الاقتراع العام المباشر باللائحة والتمثيل النسبي وقاعدة أكبر بقية. ومن ثم فإن تثبيت مجموع النموذج في 395 مقعداً ليس افتراضاً حسابياً مستقلاً عن القانون، بل قيد مؤسسي يطابق البنية القانونية للاستحقاق الجاري؛ بينما يبقى توزيع هذه المقاعد بين اللوائح هو المتغير الذي تسعى الدراسة إلى تفسيره واستشرافه¹.

¹ المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.25.70 صادر في 26 من رجب 1447 (16 يناير 2026) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية، عدد 7478، 9 شعبان 1447 (29 يناير 2026)، ص. 785 وما

وتقتضي الدقة القانونية إضافة أن المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 27.11، بصيغته المعدلة، تربط الحاصل الانتخابي في الدائرة بعدد الناخبين المسجلين مقسوماً على عدد المقاعد المخصصة لها، ثم توزع المقاعد وفق قاعدة أكبر بقية. ولهذا فإن مقارنة الأصوات والمقاعد بين 2016 و 2021 و 2026 يجب أن تفصل بين تغير السلوك الانتخابي وبين أثر صيغة الاحتساب؛ كما ينبغي عند المحاكاة تطبيق القاعدة داخل كل دائرة محلية و جهوية قبل جمع الحصيلة وطنياً.

وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة في المقارنة بين 2016 و 2021؛ فقد أظهرت دراسة Szmolka المتخصصة في إصلاح 2021 أن التعديلات الانتخابية أثرت في درجة التناسب وفي توزيع التمثيل بين الأحزاب. ومن ثم فإن السلاسل التاريخية التي تعرضها الدراسة لا تقرأ بوصفها قياساً صافياً للرأي العام؛ إنها تاريخ لنتائج أنتجتها مجتمعات سياسية وقواعد قانونية مختلفة جزئياً.

المطلب العاشر: المشاركة: الحلقة التي تفصل بين الرصيد والصوت:

يبقى كل حديث عن قاعدة حزبية ناقصاً ما لم يميز بين التأيد والمشاركة. فالناخب قد يحتفظ بتعاطف سياسي ولا يصوت، وقد لا يكون شديد الارتباط بحزب لكنه يشارك بفعل الحملة أو المرشح. ولذلك لا يكفي أن نعرف من يميل إلى التنظيم؛ ينبغي أن نعرف قدرة التنظيم على تحويل الميل إلى حضور في مكتب التصويت.

وتكتسب المشاركة أهمية خاصة في تفسير الحالات التي يفترض فيها النموذج إعادة تعبئة قاعدة سابقة. فإذا كان تراجع حزب ما قد تزامن مع انتقال جزء من ناخبيه إلى الامتناع، فإن استعادة المشاركة يمكن أن تعيد بعض الرصيد؛ أما إذا كان التراجع ناتجاً عن تحول مستقر نحو بدائل أخرى، فإن الذاكرة التاريخية ستكون أضعف أثراً. ولا يمكن للنموذج التمييز بين الاحتمالين بدقة من دون بيانات فردية، ولذلك تبقى هذه النقطة من أهم مصادر عدم اليقين.

المطلب الحادي عشر: حدود النموذج وقابليته للاختبار:

تتطلب الصرامة العلمية أن تعامل المخرجات الحالية باعتبارها فرضيات كمية قابلة للتخطئة، لا أرقاماً ينبغي الدفاع عنها بعد الاقتراع. فإذا اختلفت النتيجة الفعلية، لا يكون السؤال كيف نبرر الرقم السابق، بل أي فرضية أخطأت: هل بالغنا في وزن المرشح؟ هل افترضنا أن الذاكرة الحزبية أقوى مما هي عليه؟ هل نقلنا رصيداً مع مرشح بينما بقي جزء أكبر منه مع الحزب السابق؟ هل كانت المشاركة مختلفة؟ أم أن القانون حول فروقاً صغيرة في الأصوات إلى فروق غير متوقعة في المقاعد؟

كما توجد حدود مرتبطة بطبيعة البيانات التجميعية. فلا يجوز استنتاج السلوك الفردي مباشرة من خصائص الدائرة؛ ارتفاع التصويت لحزب في مجال حضري أو غني أو متعلم لا يثبت أن كل الأفراد الذين يحملون تلك الخصائص صوتوا له. وهذه هي مشكلة المغالطة الإيكولوجية المعروفة في علم الاجتماع الانتخابي. لذلك تظل الاستنتاجات المتعلقة بالخصائص الاجتماعية للمجال احتمالية ما لم تدعمها بيانات فردية أو مسح ميدانية.

ولهذا تقترح الدراسة، في مرحلة لاحقة، اختباراً رجعياً للنموذج: إعادة بناء انتخابات 2021 باستعمال المعلومات التي كانت متوفرة قبلها، ثم مقارنة المخرجات بالنتيجة الفعلية. من شأن هذا الإجراء أن يكشف ما إذا كان النموذج يبالغ بصورة منهجية في وزن النائب المنتهية ولايته، أو يقلل من وزن الحزب، أو يخطئ أكثر في الدوائر الحضرية أو القروية. وبذلك تصبح المعايير نتيجة اختبار لا نتيجة انطباق.

خاتمة

لا تعيد الانتخابات توزيع المقاعد فقط؛ إنها تعيد، في كل استحقاق، اختبار العلاقة بين المجتمع والتنظيم والمرشح والمجال. وفي اللحظة التي تظهر فيها النتيجة في صورة رقم، تكون قد أخفت وراءها سلسلة من العلاقات: حزباً احتفظ بجزء من ذاكرته، ومرشحاً حمل معه أو لم يحمل جزءاً من شبكته، وناخباً شارك بعد امتناع أو امتنع بعد مشاركة، ومجالاً تغيرت داخله قيمة الاسم الحزبي، وقانوناً أعاد تحويل الأصوات إلى تمثيل.

ومن هذا المنظور، فإن 101 مقعد التي ينتجها السيناريو المركزي للأصالة والمعاصرة، و 77 للتجمع الوطني للأحرار، و 63

للاستقلال، و50 للعدالة والتنمية، و36 للحركة الشعبية، ليست درجات على سلم واحد من القوة. إنها خمس بنيات مختلفة لإنتاج التمثيل: قدرة تجميعية واسعة ومتعددة المراكز في الحالة الأولى؛ انتشار واسع تتغير مردوديته تحت أثر تركيبة النخب والتقييم التدبيري في الثانية؛ ذاكرة تنظيمية وتاريخية ذات ارتكازات متعددة في الثالثة؛ فرضية إعادة تعبئة بعد انقطاع حاد في الرابعة؛ ورفع لمردودية موارد محلية داخل مسار أكثر استقراراً في الخامسة.

وتكشف قراءة اليسار بدورها أن المرجعية التاريخية لا تتحول تلقائياً إلى كتلة انتخابية موحدة؛ فالاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وتحالف اليسار وجبهة القوى الديمقراطية يختلفون في بنية الموارد التي ينتج بها كل تنظيم تمثيله. ومن ثم يصبح السؤال العلمي أقل انشغالاً بعنوان صعود اليسار أو تراجعهم وأكثر اهتماماً بمعدل تحويل الرصيد الرمزي والتنظيمي إلى أصوات ومقاعد داخل مجالات محددة.

بهذا المعنى، لا تدعي الدراسة إزاحة المستقبل والكشف عنه، بل تحاول تنظيم عدم اليقين. فهي لا تستبدل قرار الناخب بمعادلة، ولا تجعل التاريخ قدراً، ولا تحول المرشح إلى حامل آلي لأصواته السابقة. إنها تقترح فقط أن الاستشراف يكون أكثر علمية حين تكون كل قفزة عديدة مطالبة بتفسير، وكل تفسير قابلاً للاختبار، وكل خطأ لاحق قادراً على إعادة ضبط النموذج.

وتنتهي الدراسة إلى أن القيمة الحقيقية لأي نموذج انتخابي ليست أن يصيب المجموع الوطني مصادفة، بل أن يفسر على مستوى الدائرة لماذا تحرك المقعد، ولماذا بقي، ولماذا انتقلت بعض الموارد مع المرشح وبقي بعضها مع الحزب، ولماذا تحولت ذاكرة تاريخية إلى مشاركة في مكان ولم تتحول في آخر. عند هذا الحد فقط ننقل من حساب الانتخابات إلى علم اجتماعها، ومن توقع النتيجة إلى فهم شروط إنتاجها.

وعليه، فالنتيجة الأقوى التي تسمح بها النسخة الحالية ليست الجزم بترتيب الأحزاب، بل تحديد آليات قابلة للاختبار: بقاء أثر العلامة الحزبية، وقابلية انتقال جزء من الرصيد مع المرشح، وتفاوت مردودية الشبكات باختلاف المجال، وتأثير المشاركة والقانون في تحويل الموارد إلى مقاعد. أما الأعداد الدقيقة فتظل فرضيات سيناريوية إلى أن تنشر المدخلات والأوزان وتنجز الاختبارات الرجعية والحساسية. هذا الفصل بين صلاحية الإطار التفسيري ودقة التقدير العددي شرط أساسي لسلامة الاستنتاج.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب والدراسات:

- بناني الشرايبي، مونية؛ كاتوس، ميريام؛ سانتوتشي، جان كلود، بإشرافهم، مشاهد وكواليس الانتخاب في المغرب: تشريعات 2002، باريس، منشورات كارطالا وإيرمام، 2005، 318 صفحة.
- حمودي، عبد الله، الأستاذ والمريد: الأسس الثقافية للسلطوية المغربية، شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو، 1997، 222 صفحة.
- الطوزي، محمد، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، الطبعة الثانية، باريس، منشورات معهد الدراسات السياسية، 1999، 319 صفحة.
- لوفو، ريمي، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، باريس، منشورات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، 1976؛ وانظر الطبعة الثانية المنقحة والموسعة، 1985.

ثانياً: المراجع الفرنسية والأجنبية:

الكتب والمؤلفات:

- Cain, Bruce E.; Ferejohn, John A.; Fiorina, Morris P. 1987. The Personal Vote: Constituency Service and Electoral Independence. Cambridge, MA: Harvard University Press.

- Campbell, Angus; Converse, Philip E.; Miller, Warren E.; Stokes, Donald E. 1960. The American Voter. New York: Wiley.
- Duverger, Maurice. 1951. Les partis politiques. Paris: Armand Colin, XI + 476 p.
- Fiorina, Morris P. 1981. Retrospective Voting in American National Elections. New Haven: Yale University Press.
- Key, V. O. 1966. The Responsible Electorate: Rationality in Presidential Voting, 1936–1960. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- King, Gary. 1997. A Solution to the Ecological Inference Problem: Reconstructing Individual Behavior from Aggregate Data. Princeton: Princeton University Press.
- Kitschelt, Herbert; Wilkinson, Steven I. (eds.). 2007. Patrons, Clients, and Policies: Patterns of Democratic Accountability and Political Competition. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lazarsfeld, Paul F.; Berelson, Bernard; Gaudet, Hazel. 1944. The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign. New York: Duell, Sloan and Pearce.
- Lipset, Seymour Martin; Rokkan, Stein (eds.). 1967. Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives. New York: Free Press, 554 p.
- Siegfried, André. 1913. Tableau politique de la France de l'Ouest sous la Troisième République. Paris: Armand Colin, XXVIII + 536 p.
- Weber, Max. 1971. Économie et société, tome I, trad. Julien Freund et al. Paris: Plon, XXII + 651 p.

المقالات والدراسات العلمية المحكمة:

- Bennani-Chraïbi, Mounia. 2008. Hommes d'affaires versus Profs de fac. La notabilisation parlementaire d'un parti de militants au Maroc. *Revue internationale de politique comparée*, 15(2): 205-219. DOI: 10.3917/ripc.152.0205.
- Bennani-Chraïbi, Mounia. 2013. L'espace partisan marocain: un microcosme polarisé? *Revue française de science politique*, 63(6): 1163-1192. DOI: 10.3917/rfsp.636.1163.
- Bourdieu, Pierre. 1981. La représentation politique. *Éléments pour une théorie du champ politique*. *Actes de la recherche en sciences sociales*, 36-37: 3-24. DOI: 10.3406/arss.1981.2105.
- Duverger, Maurice. 1951. Adhérents et électeurs des partis. *Revue française de science politique*, 1(1-2): 56-75. DOI: 10.3406/rfsp.1951.392072.
- Gallagher, Michael. 1991. Proportionality, Disproportionality and Electoral Systems. *Electoral Studies*, 10(1): 33-51. DOI: 10.1016/0261-3794(91)90004-C.
- Pellicer, Miquel; Wegner, Eva. 2014. Socio-economic Voter Profile and Motives for Islamist Support in Morocco. *Party Politics*, 20(1): 116-133. DOI: 10.1177/1354068811436043.

- Robinson, W. S. 1950. Ecological Correlations and the Behavior of Individuals. American Sociological Review, 15(3): 351-357. DOI: 10.2307/2087176.
- Szmolka, Inmaculada. 2024. Electoral Engineering in Autocracies: Effects of the 2021 Electoral Reform on Morocco's Parliamentary Elections. Mediterranean Politics, 29(5): 700-728. DOI: 10.1080/13629395.2023.2194153.

ثالثاً: النصوص القانونية والتنظيمية:

- المملكة المغربية، ظهير شريف رقم 1.25.70 صادر في 16 يناير 2026 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية، عدد 7478، 29 يناير 2026، ص 785 وما يليها.

رابعاً: المصادر الانتخابية الرسمية:

- الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، المغرب – مجلس النواب، انتخابات 2011 و 2016 البيانات النهائية وأعداد المقاعد.
- مجلس النواب، المملكة المغربية، معطيات مرقمة حول الانتخابات التشريعية ليوم الأربعاء 8 شتنبر 2021 حسب القوائم التي توصل بها مجلس النواب، 17 شتنبر 2021.
- البوابة الرسمية للانتخابات التشريعية 2026، Maroc.ma، نمط الاقتراع. آليات قانونية لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية، 18 شتنبر 2026؛ وتتضمن معطيات نمط الاقتراع وتوزيع مقاعد مجلس النواب.